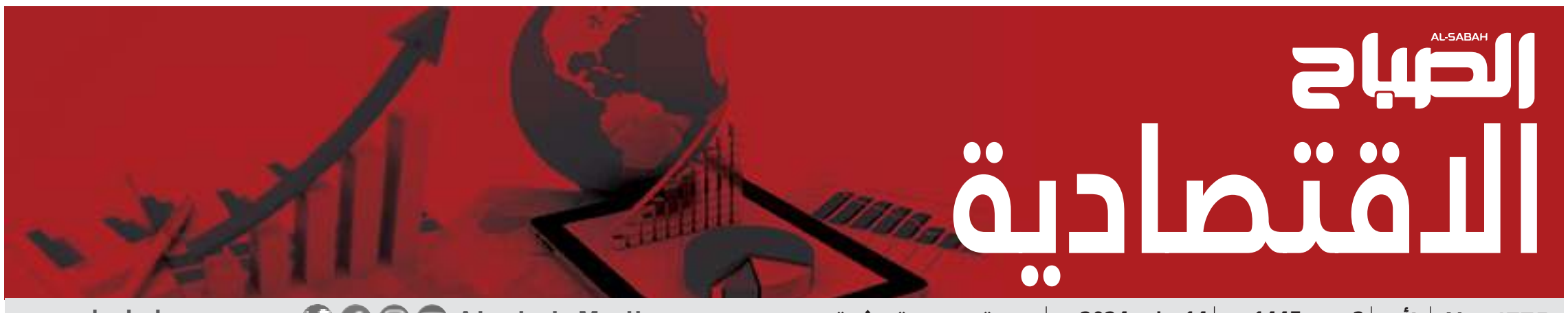

www.alsabahpress.com Alsabah Media | No. 4775 | الأحد | 2 رجب 1445 هـ | 14 يناير 2024 م | السنة السادسة عشرة

بسبب قطاع عام باهظ التكلفة وفاسد وضعيف الإنتاجية

«الشال»: خلل الاقتصاد المحلي يهدد كلاً من ميزان المالية العامة وميزان العمالة

2.896 مليار دينار.. سيولة السوق العقاري خلال 2023

أوضح تقرير "الشال" الاقتصادي الأسبوعي أن الكويت خطت خطوة أولى صحيحة بتسمية رئيساً لمجلس الوزراء وفقاً لمعيار الكفاءة، والكويت حالة ديمقراطية خاصة وغير مكتملة تملك فيها الحكومة سلطة تمنحها دوراً مهيمناً لا يتوفر لأي حكومة ديمقراطية في العالم. هي الحكومة الوحيدة الثابتة مهما كانت نتائج الانتخابات النيابية العامة، فالأحزاب العلنية غير مجازة، ولا تشكل الأغلبية حكومة، سواء كانت أغلبية مطلقة أو متألفة، ويقتصر دور البرلمان على منح الثقة فيها. ولأن الاقتصاد أحادي مصدر الدخل، ومصدر الدخل سيادي، ولأن الحكومة ثابتة، فهي تكتسب موقع هيمنة على إيرادات الدولة، وذلك يمنحها قوة المال وامتياز التوظيف إلى جانب الأمن، ما يجعلها دائماً في موقع تفاوضي لا يقارن بجناح السلطة التشريعية والتي يمثل، في الغالب الأعم، كل فرد فيها نفسه. وبحكم الدستور، كل عضو في مجلس الوزراء هو عضو معين في مجلس الأمة إضافة إلى الوزراء النواب، لذلك تصبح الحكومة بمجرد تشكيلها أكبر كتلة نيابية، أو نحو ربع أعضاء المجلس. تلك القوة الاستثنائية استخدمت في معظم حقب أداء الحكومات المتعاقبة بشكل خاطئ أدى إلى هدر موارد البلد من دون إنجاز يذكر، لأن معايير بناء الحكومات وما تحت سلطتها اعتمد مبدأ شراء الولاء على حساب الأداء والكفاءة، والخطوات القادمة لمشروع الحكومة الجديدة في تقديرنا هي ما يمنح أو يمنع الأمل في بناء مختلف وجديد للبلد.

أولى الخطوات الداعمة لاتساع مساحة التفاؤل، وهي أهمها وأقربها للتحقق، هي اعتماد نفس مبدأ تسمية رئيس الوزراء في بناء مؤسسة وفريق مجلس الوزراء – الحكومة –، فإن تم بناء فريق متكامل تتقدم معايير اختياره الكفاءة وتجمعه رؤية مشتركة للإنقاذ وبناء بلد، كل ما عدا ذلك تسهل مواجهته. صحيح أن طريقه سوف يكون وعراً نتيجة حجم الدمار الذي طال البلد على يد فرق الجينات والمحاصصة، ولكنها معركة مستحقة في بلد لازال يملك ما يكفي من موارد بشرية ومادية لتحقيق استدارة نجاح، وربما التفوق.

ثاني الخطوات هي اعتماد مبدأ الاستدامة أولوية قصوى، استدامة الاقتصاد، واستدامة المالية العامة، واستدامة ميزان العمالة المواطنة، والثلاثة حالياً بلغوا مرحلة الخطر الشديد، والحديث بات ليس حول حتمية فقدان توازنهم إن استمر الأمر على ما هو عليه، وإنما حول توقيته. خلل الاقتصاد جعل من الكويت البلد الوحيد في العالم الذي يولد فيه قطاع عام باهظ التكلفة وفاسد وضعيف الإنتاجية نحو 70 % من ناتجه المحلي الإجمالي، وأكثر من نصفه يولده قطاع النفط من دون جهد يذكر، وذلك الخلل هو ما يهدد كلاً من ميزان المالية العامة وميزان العمالة. والثاني هو ميزان المالية العامة التي تضاعفت نفقاتها 6.5 ضعف منذ عام 2000، بينما انحدرت إنتاجيتها إذا ما قيست بقيم ونوعية الخدمات التي تمولها مثل التعليم والصحة والبنى التحتية. وميزان العمالة المواطنة وهو متغير تابع بشكل شبه كامل لميزاني الإنتاج والمالية العامة، ومصيره في اتساع خلله هو نفس مصيرهما، والقطاع العام يوظف 84 % من المواطنين ويدعم ما عداهم، وبلغ معدل البطالة السافرة حالياً 5.8 % إضافة إلى أكثر من 50 % بطالة مقنعة، ولم تعد البلد مالياً ولا حتى سعة مكانية قادرة على استقبال 25 ألف مواطن قادم كل سنة إلى سوق العمل، والأرقام إلى تزايد. والخطوة الثالثة هي إعادة بناء قيم رأسمال البلد البشري التي خربتها الحقب السابقة، بدءاً من التعليم العام والعالي المتخلفان سنوات عن مستويات التعليم التقليدي في عالم باتت تسوده ثورة تعليمية جديدة، إضافة إلى الانتشار السرطاني للشهادات المضروبة والمزورة. مروراً بقيم المواطنة في زمن أصبحت فيه الغلبة لاقتسام ثروة البلد وليس لتنميتها، ولما يأخذه المواطن دون إشارة إلى ما يمنحه لبلده، ذلك بعد أن غابت القدوة الحسنة في بعض من أكبر مؤسسات الدولة. ولإعادة الهيبة للقانون ومنظومة القيم الإيجابية، لابد من حرب على الفساد تبدأ من أعلى السلم، ليس إنتقاماً من أحد وإن كان مستحقاً، ولكن، لأنها أقصر وأنجع رسالة للحماية الاستباقية من تلك الآفة، إضافة إلى ما تمنحه من دفعة قوية لصدقية الإدارة الجديدة ما يسهل عليها طريقها لتبني سياسات وقرارات لإصلاح حقيقي، بعضها غير شعبوي.

في الختام، ما ذكرناه هو اجتهاد، مبرره هو الخوف من إخفاق جديد للإدارة العامة قد لا تحتمله الكويت، غرضه البناء على حالة التفاؤل التي سادت مع أول خطوة صحيحة في تشكيل الجناح التنفيذي لتلك الإدارة العامة التي تمتلك معظم مفاتيح النجاح.

سوق العقار المحلي 2023

وفقاً للبيانات المتوفرة في وزارة العدل –إدارة التسجيل العقاري والتوثيق– (بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي ونظام الشريط الساحلي)، بلغت سيولة السوق العقاري لعام 2023 نحو 2.896 مليار دينار كويتي، أي أدنى بما نسبته 23.1– % مقارنة بمستوى سيولة عام 2022 البالغة نحو 3.765 مليار دينار كويتي. وبلغت سيولة النصف الثاني من عام 2023 نحو 1.482 مليار دينار كويتي، وكانت أعلى من سيولة النصف الأول من العام ذاته البالغة نحو 1.414 مليار دينار كويتي، وذلك في حدود المقبول لسنة صعبة انعكست سلباً على أداء بورصة الكويت أيضاً.

وامتد انخفاض سيولة السوق العقاري من عام 2008 (عام أزمة العالم المالية) إلى عام 2009، الذي تحقق فيه أدنى مستوى سيولة في آخر 15 عام حين بلغ مستواها نحو 1.878 مليار دينار كويتي. ثم تعافت في عام 2010 وامتد هذا التعافي إلى عام 2014 لتحقق أعلى مستوى لها للفترة (2023–2009) عند 4.992 مليار دينار كويتي. وفي عام 2015 بدأ الهبوط في مستوى السيولة، وهو عام الهبوط الحاد في أسعار النفط لتبلغ سيولة السوق نحو 3.318 مليار دينار كويتي، واستمر هذا الانخفاض في عام 2016 ليصل مستوى السيولة إلى نحو 2.499 مليار دينار كويتي وهي السنة التي بلغت فيها أسعار النفط أدنى مستوياتها. وامتد الانخفاض حتى عام 2017 رغم التحسن في مستوى أسعار النفط آنذاك، حينها بلغت سيولة السوق نحو 2.382 مليار دينار كويتي. وعاودت السيولة الارتفاع إلى نحو 3.631 مليار دينار كويتي في عام 2018، لتعود إلى الانخفاض مجدداً في عام 2019، ومن ثم انخفاضاً أكبر لعام 2020 ببلوغها نحو 2.403 مليار دينار كويتي وذلك نتيجة تداعيات جائحة كورونا. وحققت سيولة السوق العقاري ارتفاعاً في عام 2021 بعد التعافي من تبعات الجائحة ببلوغها نحو 3.936 مليار دينار كويتي (ثاني أعلى مستوى خلال آخر 15 سنة)، أي بارتفاع مطلق بنحو 1.533 مليار دينار كويتي عن سيولة عام 2020. وفي عام 2022، انخفضت السيولة بنسبة 4.4– % لتبلغ 3.765 مليار دينار كويتي، ومن ثم انخفاض أكبر في عام 2023 بنسبة 23.1– %، لتصل إلى مستوى 2.896 مليار دينار كويتي كما أسلفنا.

وحققت سيولة نشاط السكن الخاص انخفاضاً بنسبة 27.4– % في عام 2023 مقارنة مع عام 2022، حيث بلغ حجمها عقوداً ووكالات نحو 1.458 مليار دينار كويتي، وبلغت مساهمتها النسبية نحو 50.3 % من سيولة السوق، وهي أدنى من نسبة مساهمتها في عام 2022 والبالغة نحو 53.4 %. وانخفضت سيولة نشاط السكن الاستثماري إلى نحو 905.4 مليون دينار كويتي وبنسبة 18.9– % مقارنة مع عام 2022، مع ارتفاع في نسبة مساهمتها في سيولة السوق إلى نحو 31.3 %، فيما كان نصيبها نحو 29.6 % من سيولة السوق في عام 2022. وانخفضت كذلك تداولات النشاط التجاري لتصل إلى نحو 513.8 مليون دينار كويتي، أي بنسبة انخفاض بلغت نحو 15.2– %، فيما ارتفعت نسبة مساهمة ذلك النشاط من مجمل سيولة السوق إلى نحو 17.7 % في عام 2023، مقارنة مع 16.1 % من سيولة السوق في عام 2022. واستحوذ نشاط السكن الخاص والاستثماري على ما نسبته 81.6 % من سيولة سوق العقار في عام 2023، تاركين نحو 18.4 % من السيولة للنشاط التجاري ونشاط المخازن.

أسواق مالية منتقاة

كان أداء شهر ديسمبر موجباً لغالبية أسواق العينة، حيث حقق فيه 11 سوقاً مكاسب بينما حققت 3 أسواق خسائر. وكانت نتيجة ذلك الأداء، احتفاظ 7 أسواق بموقعها في المنطقة الموجبة مقارنة بموقعها في نهاية عام 2022، إضافة إلى انتقال 3 أسواق إليها في نهاية عام 2023، ليصبح عدد الأسواق في تلك المنطقة 10 أسواق. ومن ضمن الأسواق الـ 4 الخاسرة في نهاية العام الفائت، 3 أسواق من إقليم الخليج. أكبر الرابحين في عام 2023 كان السوق الياباني الذي كسب مؤشره نحو 28.2 %، وذلك جاء مغايراً لأدائه في عام 2022 الذي تكبد فيه خسائر بحدود 9.4– %. ثاني أكبر الرابحين كان سوق دبي بمكاسب بنحو 21.7 %، أي أنه أفضل الأسواق أداءً ضمن بورصات إقليم الخليج. ثالث أكبر الرابحين كان السوق الألماني بمكاسب بنحو 20.3 %، مقابل تحقيقه ثاني أعلى مستوى للخسائر في عام 2022 وبحدود 12.3– %. وحقق السوق الهندي والسوق الفرنسي مكاسب بنحو 18.7 % و16.5 % على التوالي، تبعهم السوق السعودي بمكاسب بنحو 14.2 %، بعد أن كان أقل الخاسرين في عام 2022 بنحو 7.1– %. وانتقل السوق الأمريكي من المنطقة السالبة في نهاية عام 2022 بخسائر بنحو 8.8– %، إلى مكاسب بنحو 13.7 %. وحققت بورصة البحرين مكاسب بنحو 4.0 % والبريطاني بنحو 3.8 %، بينما كانت بورصة قطر أقل الرابحين بمكاسب بنحو 1.4 %.

أكبر الخاسرين خلال عام 2023 كانت بورصة مسقط التي فقد مؤشرها نحو 7.1– %، بعد تحقيقها ثاني أعلى المكاسب بنحو 17.6 % في عام 2022. ثاني أكبر الخاسرين كانت بورصة الكويت بفقدان مؤشرها العام نحو 6.5– % مقارنة مع مكاسب بنحو 3.5 % في عام 2022. ثالث أكبر الخاسرين كان سوق أبوظبي بخسائر بحدود 6.2– % مقابل مكاسب هي الأعلى بنحو 20.3 % في عام 2022، تلاه السوق الصيني بخسائر بنحو 3.7– %، مقارنة بأعلى الخسائر في عام 2022 وبنحو 15.1– %.

لن يكون عام 2024 عاماً سهلاً، فالعوامل المؤثرة على أداء أسواق العينة تكاد تتساوى في احتمال دفعها إلى الإتجاهين، الموجب والسالب، في الجانب الموجب هناك غلبة من المحللين الذين يرجحون احتمال الهبوط الآمن للاقتصاد العالمي، ومعه هناك احتمال أن يبدأ مسار أسعار الفائدة بالانخفاض قبل منتصف العام. وفي الاتجاه السالب هناك أحداث جيوسياسية قد تتوسع في أي لحظة، وهناك أزمة ديون سيادية وخاصة أنهكها ارتفاع أسعار الفائدة وقد يفشل مدينون عن الإيفاء بالتزاماتهم وتداعياتها كبيرة، لذلك نعتقد أنه من الأفضل الاستمرار في الاستثمار في الأسواق ولكن مع إبقاء نسب سيولة عالية تحسباً للمخاطر.

رسم بياني يوضح أداء أسواق مالية منتقاة

السوق الياباني أكبر الرابحين في العام الماضي بعدما كسب مؤشره 28.2 %

خلال فعاليات معرض بلاستيكس2024

آلاء حسن: القطاع الصناعي محور الابتكار والاستدامة ومستقبل الدول

تحت رعاية وزارة التجارة والصناعة المصرية لتقديم حلول مبتكرة ومستدامة في صناعات البلاستيك والمطاط المتزايدة في المنطقة، انطلقت فعاليات معرض "بلاستيكس" لعام 2024 التاسع عشر، والذي يقام خلال الفترة من 9 إلى 12 يناير 2024 بمركز مصر للمعارض الدولية والمشارك فيه عدة دول مختلفة ،ومنها وفد الكويت الممثل من الهيئة العامة للصناعة يضم الوفد سيدة الأعمال الكويتية المهندسة آلاء حسن الرئيس التنفيذي لشركة ايبسكو العالمية للتجارة العامة وهى احد أهم الشخصيات التي نفتخر بها في دولة الكويت، فهي من الشخصيات القيادية التي تقبل دائما التحدي واختارت الأصعب وتغلبت عليه، أرادت أن تكون في الاتجاه المعاكس لاتجاهات المرأة التقليدية من خلال عملها في مجال الصناعة والاقتصاد محققة ناجحا باهرا، حتى أثبتت أن اختراق المرأة للقطاع الصناعي ليس مستحيلا.

وعن مشاركتها بالحضور ضمن وفد دولة الكويت قالت حسن لاشك أن مثل هذه الفعاليات خاصة معرض بلاستيكس ،والذي يعد واحد من أهم الفعاليات الاقتصادية حيث يساهم في لقاء ممثلي الشركات الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وخارجها ،ومناقشة لأحدث المستجدات في إنتاج الحلول المبتكرة والمستدامة ذات القيمة العالية ، والتي تساهم في رسم ملامح مستقبل القطاع الاقتصادي . فهو بلاشك يسلط الضوء على جهود الدول في التنمية المستدامة ،ويعد منصة توفر رصيداً كبيراً من الفرص لرواد الأعمال ،والشركات للتبادل لأحدث أساليب والتقنيات الحديثة والمبتكرة . بالإضافة إلى اكتساب شبكة تواصل واسعة ومشاركة الخبرات المتعددة والمختلفة في المنطقة العربية .ومن جانب آخر أبدى رئيس الهيئة العربية للتصنيع المصري اللواء مختار عبد اللطيف سعادته وفخره بدور المرأة الكويتية والمتمثل في نجاحات وانجازات المهندسة آلاء حسن في القطاع الصناعي ،والتحديات التي تواجه تلك القطاع كواحد من أهم القطاعات وأصعبها، والتي أثبتت من خلاله تعزيز عملية تمكين المرأة للتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة ،ونجاح تجربتها في دولة الكويت في مصنع السالمي لتدوير الإطارات خير دليل على مدى اختراق المرأة لذلك القطاع ونجاحها فيه ، واثني على فكره التعاون في واحده من أهم الصناعات التي تخص القطاع الصناعي بين الهيئة العربية للتصنيع والوفد المرافق لدولة الكويت ، ومن ثم تم التركيز في الاجتماع عن أهمية إنشاء مصنع لأعاده تدوير الإطارات في مصر لما له من فائدة كبيرة للدولة وللقطاع الصناعي والاقتصادي بشكل عام.

وقالت حسن في تصريح لها على هامش فعاليات معرض بلاستيكس2024 انه في إطار حرصنا الدائم كشركة ايبسكو ضمن وفد دولة الكويت في هذا المعرض على التواجد في مثل هذه الفعاليات لأهميتها، ولتشجيع الاستثمار في هذا المجال، و لأهمية الموضوع بتقديم حلول مبتكرة ومستدامة ، وهو ما يشغل العالم في هذا الوقت . إضافة إلى أنه يعد منصة حيوية فهو أكبر معرض للبلاستيك والمطاط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يستقطب الكثير من الشركات للاطلاع على أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا في مجال إدارة ومعالجة النفايات والتخلص منها.

وشكرت حسن الدولة المصرية متمثلة في وزارة التجارة والصناعة المصرية الوزير احمد سمير ، وزيرة البيئة المصرية الدكتورة ياسمين فؤاد ، وسفير دولة الكويت لدى مصر غانم الغانم . على الاهتمام بإلقاء الضوء على تلك الإنجازات الخاصة بالشركات والدول والمصانع في مجال التقنيات البيئية.إضافة إلى ان مثل تلك الفاعلية تهدف إلى التواصل والتعاون مع قادة الصناعة لمناقشة التطورات الإقليمية ،ولتقديم أحدث الأساليب لتبادل الفرص الصناعية والتجارية وبناء الروابط بينهم مع استعراض لأحدث الحلول المبتكرة في الأسواق لتعزيز التنمية الإقليمية في المنطقة ،وتحقيق النمو والتطور على المدى البعيد سواً كان اقتصادينا حضارياً وجمالياً.واختتمت حسن حديثها إلى أن «من أهم أولوياتنا الحالية هو الحفاظ على بيئتنا الذي يشكل هاجسنا الأول، حيث إنها المصدر الرئيسي لكل الموارد الطبيعية كانت أو الصناعية، ، وعلينا جميعا التعاون لمواكبة الأساليب الحديثة والتقنيات التكنولوجية المتطورة ، مع التزامنا الراسخ بمواصلة النمو والابتكار والتميّز، ومن هذا المنطلق كانت هي رسالتنا لعالم الصناعة الخضراء.

لقطة جماعية للمسؤولين خلال المعرض